

دار بلنسية للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ -

لهرة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

الخراسي، سليمان صالح

العولمة - الرياض

٩٤ ص ٩،٥ × ١٤ سم

ردمك X-٧٣-٧٤٣-٩٩٦٠

١ - العوالمة

٢ - الفتاوى الإسلامية

أ - العنوان

١٩/٤٢٧٦

٣٢٧ ديوي

رقم الإيداع ١٩/٤٢٧٦

ردمك: X-٧٣-٧٤٣-٩٩٦٠

الحقوق جميعها محفوظة للمؤلف - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ

الردمك والإخراج بقسم الردمك بدار بلنسية

دار بلنسية للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - الرياض

دار بلنسية

ص.ب ٥٧٢٤٢ - الرمز البريدي ١١٥٧٤ - هاتف وفاكس: ٤٥٤٧٥٤٩ (٠١٠)

العولمة

سليمان بن صالح الخراشي





مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن جهود اليهود والنصارى في إذابة الفوارق بينهم وبين المسلمين كثيرة جداً منذ بدء الرسالة حتى يومنا هذا.

فقد أخبر تعالى عنهم بأنهم ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾^(١).

وأخبر بأنهم يحسدون المسلمين على ما آتاهم الله من فضله، فهم يهرعون إلى كل ما من شأنه يساويهم مع المسلمين، لعله يشفي شيئاً مما في صدورهم.

ومن ذلك: سعيهم الحثيث إلى ما يُسمى بـ (العولمة) التي شاع مصطلحها بين الناس واختلف في

(١) سورة النساء، الآية: ٨٩.

تعريفها مفكروهم وحكماؤهم، وما هي إلا مكيدة تضاف إلى سجل مكائد اليهود والنصارى عبر التاريخ.

وفي هذه الرسالة سوف أقوم بالتعريف بهذا المصطلح من خلال نقل كلام العارفين به ثم أعقبه بنقل فتاوى أئمة الإسلام في هذا الزمان حول موضوع تكفير اليهود والنصارى، لكي لا ينحرف مسلم إلى أهداف الأعداء فيبدأ بالتشكك في كفرهم أو استحقاقهم الخلود في النار مهما كانت حضارتهم المادية، وهو هدف يسعى له أعداء الإسلام.

والله أسأل أن ينفع بهذه الرسالة من قرأها ليكون على بصيرة مما يُحاك لأمته.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلّم.

المؤلف

العولمة

مصطلح (العولمة) مصطلح جديد في طرحه الآن في هذه المرحلة، لكن التخطيط له بدأ منذ وقت مبكر. وهذا المصطلح يعني [عالمية العادات والقيم والثقافات لصالح العالم المتقدم اقتصادياً، وبمعنى آخر: محاولة سيطرة قيم وعادات وثقافات العالم الغربي على بقية دول العالم، خاصةً النامي منها، بشكل يؤدي إلى خلط كافة الحضارات، وإذابة خصائص المجتمعات. هذا بالإضافة إلى تهميش العقائد الدينية]^(١).

يقول د. عدنان الشخص: [إن العولمة هي ظاهرة الانتماء العالمي بمعناه العام، وهي تعبير مختصر عن مفاهيم عدة، فهي تشمل الخروج من الأطر المحدودة: (الإقليمية والعنصرية والطائفية، وغيرها)

(١) مجلة اليمامة (العدد ١٥٠٧) تحقيق عن العولمة (ص ٢٢ - ٢٥).

إلى الانتماء العالمي الأعم، ففي جانبها الاقتصادي تشمل الانفتاح التجاري وإلغاء القيود التجارية، وتوفير فرص للتبادل التجاري الواسع محكوماً بقواعد السوق فقط بدون وجود إجراءات حماية حكومية، وفي جانبها الفكري والثقافي هي الانفتاح الفكري على الآخر وعدم الإغلاق على الذات، ورفض التعصب الفكري الذي يدعو لإلغاء الآخر، لا لشيء سوى أنه مغاير في الفكر. وفي جانبها السياسي هي شيوع تطبيق القانون على الجميع ومراعاة الحقوق الأساسية للإنسان. فهي باختصار الشعور بالانتماء الكبير (العالمي) بدلاً من الاقتصار على الانتماء المحلي (الإقليمي، العنصري، الطائفي.. إلخ) ^(١).

ويقول الأستاذ/ مطلق العنزي - مدير تحرير صحيفة اليوم -: [أما العولمة الثقافية والاجتماعية والسياسية فهي واقع كان مستمراً منذ فترة طويلة، ولكنه بدأ يأخذ

(١) المصدر السابق.

شكله الجددي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي^(١).

ويرى الدكتور محمد بن علي العقلا عميد كلية الشريعة بجامعة أم القرى أن هناك أهدافاً غير معلنة لهذا التوجه العالمي الجديد، [ومن أبرز هذه الأهداف محاربة الإسلام بما ينطوي عليه من مبادئ وقيم سامية ومنهج في التطبيق لا يعلو عليه أي منهج آخر، وهو ما يتعارض مع مصالح العالم المادي الغربي الذي يساند تيار العولمة بكل ما يملك]^(٢).

وسواء كانت «العولمة» تعني الكوكبة» أو «الكونية» أو «سيادة النموذج الرأسمالي» وهيمنتته على العالم، فإن النظام العالمي الجديد الذي بدأ يسود في العالم مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين قد أفرز العديد من النظريات والمصطلحات، منها:

(١) جريدة الاقتصادية، الخميس (١/٣/١٤١٩هـ).

(٢) المصدر قبل السابق. وانظر: تحقيقاً مهماً عن العولمة في مجلة الفرقان الكويتية (عدد ٩٩).

نظرية: «نهاية التاريخ» التي تبناها المفكر الياباني الأصل: فوكوياما، والذي اعتبر نهاية الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفيتي نهاية للتاريخ بانتصار الرأسمالية، ونظرية «صراع الحضارات» لأستاذ العلوم السياسية الأمريكي صامويل هانتجتون، الذي اعتبر نهاية الحرب الباردة، وانتصار المعسكر الغربي على المعسكر الشرقي بداية لصراع طويل وممتد بين الغرب النصراني وحضارته الغربية، والشرق المسلم وحضارته الإسلامية، وأيضاً بروز بعض الأفكار والنظريات الأخرى مثل: «ما بعد الحداثة» وغيرها حتى الوصول إلى مصطلح «العولمة».

وقد عقدت العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية لمناقشة مصطلح «العولمة» وأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإن كانت معظمها انطلقت في إطار التوجه المؤيد للمصطلح، الذي يؤيده أصحاب التوجه «الليبرالي» أو المعارضين لها من منطلق أنها «أمركة» أو «تصب في خانة الرأسمالية» من

أصحاب التوجهات اليسارية والماركسية، وللأسف لم نجد في العالمين العربي والإسلامي ندوة علمية منهجية تتناول مفهوم «العولمة» من منظور إسلامي.

ولعل أبرز الندوات والمؤتمرات التي ناقشت قضية العولمة خمسة مؤتمرات في أقل من ثلاثة أعوام.

كما أن بعض الهيئات والمؤسسات والتنظيمات الكبرى في العالم العربي لم تتطرق لمناقشة هذه القضية - مثل الجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي، أو رابطة العالم الإسلامي!!

وإذا كان مؤتمر المجلس الأعلى للثقافة في القاهرة حاول أن يناقش البعد الثقافي للقضية، وخطورة «العولمة» على الثقافة العربية إلا أن الوجوه التي دعيت للمؤتمر وقدمت أبحاثاً كانت من المؤيدين لـ «العولمة» لأنها «انفتاح على ثقافة الغير».

وانصب اهتمام المؤتمر في الأساس على «العولمة والهوية الثقافية» أما ندوة «العولمة والاتجاهات

المجتمعية في الوطن العربي» المنعقدة في القاهرة - كما سبق أن ذكرنا - فقد انصب اهتمامها في الأساس على البعدين الاقتصادي والاجتماعي، واهتمت كما جاء في الدراسة التي أعدها المفكر الاقتصادي سمير أمين على «تحليل العولمة وتأثيراتها وآلياتها» وناقش المسألة من منظور أيديولوجي، وقدمت الندوة رؤية لمناخ العصر. . وإن كانت انصبت على محاكمة النظام العالمي الجديد، والقوة المهيمنة على العالم وتمركز الحضارة الرأسمالية حول أفكار اقتصادية. الأمر الذي انعكس - بالطبع - على الهيمنة الرأسمالية على الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية، ولكن المؤتمر أغفل الجوانب الاجتماعية للعولمة وآثارها على حياة الشعوب وقيمها وسلوكياتها.

تحفظات مبدئية :

ولكن إذا كان هذا الاهتمام الكبير بـ «المفهوم والمصطلح والآثار المترتبة عليه فإن هناك من يبدي تحفظات مبدئية على العولمة، والذين يبشرون بها.

وأبرز هؤلاء الدكتور محمد عمارة، ف «العولمة» كما يقول د. عمارة «لاثمر اعتماداً متبادلاً.. ولا تثمر العالمية التي هي مطمح الشعوب وأمل الحضارات ومطلب المستيرين» إنما «العولمة» - من وجهة نظره - «ثمر تزايد الخلل في علاقات الأقوياء بالمستضعفين الساعين إلى النهوض والانعقاد من مأزق التخلف والاستضعاف».

والذين يبشرون بالعولمة هم من وجهة نظر د. عمارة «الكذبة الذين صك الإعلام الغربي لهم مصطلحها، وقذف به إليهم» وهم أشبه بحال «المثقف المعطل عن العمل».

ودلل د. محمد عمارة على كلامه بما سبق للإعلام الغربي وقذف به إلى «هؤلاء» من مصطلحات «الحدائثة» فانشغلوا به وشغلوا الشعوب به عقوداً من السنين، وبعد هذه العقود جيء بمصطلح «ما بعد الحدائثة» التي هي تفكيك للأنساق الفكرية الحدائثة، وها هم يبشرون الآن بـ «العولمة» وللأسف لا باعتبارها خياراً من أحد الخيارات المطروحة

وإنما - والكلام للدكتور عمارة - هي «قدرأ لاسبيل إلى الفرار منه في الوقت الذي يسخرون من قضاء الله وقدره!!»^(١).

في مقابل ذلك هناك الاتجاه المؤيد بلا تحفظ لـ «العولمة» وضرورة «الانفتاح على الثقافة العالمية» و«تطوير ثقافتنا وقيمنا، بل وسلوكياتنا وأنها «حتمية لا بد منها» لأن الأقوى سياسياً واقتصادياً وإعلامياً لاشك سيكون الأقوى ثقافياً وفكرياً وينشر مفاهيمه وسلوكياته، ويدلّل هؤلاء على الأنماط الاستهلاكية التي بدأت تسود العالم الإسلامي، بدءاً من مشروب الكوكاكولا والبيبيسي وسندويتشات الهامبرجر والمطاعم والملابس والأفلام والمسلسلات و«التقاليع» الغربية حتى الأنماط الشاذة في الغرب وجدت صدى لها في «الشارع العربي».

الهيمنة السياسية.. أولاً!!

وبغض النظر عن دفاع البعض المستميت عن

(١) جريدة الشعب، العدد (١٢٨٦).

«العولمة» وتحفظ البعض اللامحدود عليها فإن لـ «العولمة» أبعادها السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية، وآثارها الكبيرة التي ستعكس حتماً على العالم الإسلامي، وسوف نتناول بالتفصيل الجوانب والأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة.

فالعولمة في الأساس نتاج انهيار نظام عالمي كان يقوم على «القطبية الثنائية» بانهيار أحد أقطاب النظام - وهو الاتحاد السوفيتي - بل وزواله تماماً، بانتهاء الحرب الباردة وسيادة قطب واحد أخذ يسيطر على هذا العالم سياسياً وعسكرياً، الأمر الذي أحدث هوة عميقة وخللاً كبيراً في المنظومة السياسية العالمية، وفي ظل عدم التكافؤ في القوة والإمكانات بدأ الخلل يظهر، ولمعالجة هذا الخلل وجدنا من يبشر بقيام نظام عالمي جديد قوامه «سيادة حقوق الإنسان» و«الحرية والديمقراطية» و«دور أكبر ومؤثر للأمم المتحدة في حل المنازعات سلمياً» وظهرت آثار هذا النظام في إنهاء التفرقة العنصرية في جنوب

أفريقيا ونهاية حكم الأقلية البيضاء وبداية حكم الأغلبية السوداء، وبدأ يذوب الجليد بين واشنطن وبكين بعد عداوة طويلة، وأخذت واشنطن تلعب الدور الأكبر في صنع السياسة الروسية، ونجحت في «تطويع» الكرملين بتنصيب يلتسين رئيسًا ودعمه وتأييده بلا حدود.

وأخذت معالم النظام العالمي الجديد تتضح أكثر وتأخذ أبعادًا متناقضة، فالشرعية الدولية تتدخل لتفرض قوانين وقرارات الأمم المتحدة في مكان وتتغاضى عن تنفيذ هذه القوانين في مكان آخر، فتحكمت «المصالح الدولية» في تسيير دفة هذا النظام، وتحكمت الشركات متعددة الجنسيات في صنع القرار السياسي، فهناك أكثر من (٢٠٠) شركة متعددة الجنسيات هي التي تصنع اليوم القرار السياسي.

وظهرت سياسة «الكيل بمكيالين» حيث يكيل النظام العالمي الجديد بمكيالين حيث يطبق قرارات الأمم المتحدة بحذافيرها في مكان، ويتجاهل تمامًا القرارات

الدولية في مكان آخر، الأمر الذي دفع د. كلوفيس مقصود مدير مركز عالم الجنوب في الجامعة الأمريكية في واشنطن إلى وصف «هذا النظام الجديد بالفوضى» وقال: «لا هو نظام عالمي.. ولا هو جديد.. بل هو فوضى متميزة بنزاعات إقليمية تعيد إلى الواجهة تيارات فكرية كنا اعتقدنا أنها مر عليها الزمن»^(١).

فالذي نشاهده اليوم في ظل هذا النظام الجديد، والتبشير بـ «العولمة» دولاً تفككت كما يحدث الآن في أفغانستان والصومال والكونغو الديمقراطية، ومذابح ضد الإنسان ارتكبت دون تحقيق دولي كما حدث في البوسنة والهرسك - في قلب أوروبا - ويحدث اليوم في كوسوفو، وحدث في رواندا حيث أيد أكثر من نصف مليون مواطن، دون أن تحرك القوى المهيمنة ساكناً، بل إن تدخلات الشرعية الدولية في بعض المناطق أدت إلى نتائج عكسية،

(١) جريدة الحياة، العدد (١٢٩٦٢).

ففي البوسنة سقطت سرنيتشا وأباد الصرب أكثر من أربعة آلاف مسلم وهي تحت الحماية الدولية ورجال القبعات الزرقاء، وفي الصومال تدخلت الأمم المتحدة فكانت الكارثة، زادت الصراعات وزاد القتال، حتى المحاكمات لمجرمي الحرب التي صدرت بها قرارات من مجلس الأمن الدولي لم تنفذ سواء ضد مجرمي الحرب في البوسنة أو في رواندا، وحتى الموائيق والمعاهدات الدولية لم تحترم ولم تنفذ، مما جعل المنبهرين بالنظام العالمي الجديد وبإفرازاته السياسية والاقتصادية والثقافية يتضجرون من هذا النظام وتناقضاته.

فالنظام الجديد الذي حاول - سياسياً - عولمة «ديمقراطية» ومنظوره الخاص لـ «حقوق الإنسان» وفهمه لـ «الحرية» تجاهل تماماً وضعية الشعوب الأخرى وظروفها ومتطلباتها، وكان النتاج عولمة الفقر إضافة إلى عولمة السوق، واستقطاب جديد من الشمال الغني المسيطر للجنوب الفقير، وتبني القوى الدولية

للقضايا التي تريد ما دامت مصلحتها تقتضي ذلك،
وتتجاهل قضايا أساسية لعدم وجود مصلحة لها.
الاقتصاد والانطلاق نحو «العولمة»:

وإذا كان النظام العالمي الجديد والسياسات التي
تحكمت في تسيير دفة العالم والهيمنة عليه هي التي
أفرزت ظاهرة «العولمة» فإن هذا النظام وآلياته يسير
من قبل دول ومؤسسات وهيئات دولية تتحكم في
النظام الاقتصادي في العالم، فآلية النظام الاقتصادية
مكنت الدول الغربية القوية مادياً وتكنولوجياً من
الضغط على دول العالم الثالث، لتفتح اقتصادياتها
أمام رأس المال والمنتجات الغربية، كما مكنتها في
الأساس من «خلخلة» العوائق القانونية والمالية التي
تضعها الدول - في الجنوب - أمام منتجات الشمال . .
الأمر الذي جعل الدول الغنية تقوض الأسس التي
تقوم عليها أركان الدول في العالم الثالث الفقير،
وجاءت اتفاقيات الجات في 1994م لتتحكم منظمة
التجارة العالمية، في الاقتصاد العالمي، بتحكمها في

٩٠٪ من حركة التجارة العالمية، والدول في العالم الثالث ملزمة بالدخول في اتفاقيات الجات والتسليم بها، وفتح أسواقها أمام منتجات و سلع الدول الغنية، الأمر الذي يحطم اقتصاديات هذه الدول.

فالنظام العالمي الجديد يسعى بكل قوة لتنفيذ مصالح القوة العالمية الدولية ومصالح الشركات متعددة الجنسيات.

وإن أي سعي في ظل «العولمة الاقتصادية» لتحقيق التنمية الذاتية أو المعتمدة على النفس تواجه بعراقيل من صنع ووضع القوى وعوامل خارجية وهي بالقطع ستكون معادية لأي جهد وطني، فبلدان «المركز» التي تدير «عولمة الاقتصاد» تجني المكاسب الطائلة بفضل تبعية «بلدان التخوم» لها سياسياً واقتصادياً وإعلامياً بل ثقافياً^(١).

وإذا كان هناك من يروج للعولمة لضرورة الاندماج

(١) تنمية التخلف وإدارة التنمية» د. أسامة عبدالرحمن.

فيها، بل حتمية ذلك على الأقل من الجانب الاقتصادي فإنهم يدللون على اتفاقيات الجات الأخيرة باعتبارها المهمة على التجارة العالمية ومن ثم على اقتصاديات العالم، وهذه الاتفاقيات هي اليد الطولى للعولمة.

وقبل دورة أورو جواي صدرت دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وأكدت وجهة نظر الدول الصناعية بأن «التجارة المدخل الرئيس للتنمية في الدول النامية وأن المزايا والاستثناءات التي حصلت عليها هذه الدول في إطار الجات لم تحقق أغراضها، بل على العكس فقد استخدمت ضدها!» ودعت الدراسة الدول النامية فتح أسواقها وإزالة أو تخفيف القيود الجمركية.

ولم تراخ هذه الدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية للدول النامية وهياكلها الاقتصادية الهشة إذا أرادت أن تفتح الأسواق أمام منتجات و سلع الدول الغنية تحت ضغط الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات، فالدول الصناعية التي أنشأت «الجات» كان هدفها في الأساس مصالحها ومنتجاتها والشركات التي